نشرة إخبارية رقم 3، أبريل 2012

Newsletter

التفكير في المستقبل من أجل المتوسط

MEDPRO

MEDITERRANEAN PROSPECTS

EUROPEAN COMMISSION
European Research Area

SEVENTH FRAMEWORK PROGRAMME

Funded under Socio-economic Sciences & Humanities

سياق إقليمي في جنوب المتوسط: ما هي الإصلاحات الاقتصادية للمستقبل؟

د. ريم عيادي، زميل باحث أول، مركز دراسات السياسات الأوروبية (CEPS) والمنسق العام لمشروع MEDPRO

كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتقلقلة هي الأسباب الجذرية وراء احتشاد الجماهير الغفيرة الذي بدأ في تونس وانتشر لباقي أجزاء العالم العربي؛ منادياً بإنهاء عقود من القمع، والفساد والظلم. يجب أن تؤدي هذه النداءات إلى إحداث تغييرات جذرية في المنطقة وإلى إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة سوف تستغرق عقوداً كي تتحقق.

يتمثل الهدف الأساسي في إدماج تطلعات المواطنين الاجتماعية والسياسية في نموذج اجتماعي واقتصادي جديد جاري حالياً إنشاؤه، وإعادة تحديد الركائز التي يقوم عليها هذا النموذج لضمان توليد الثروة على نحو مستدام وتوزيعها على نحو عادل وشامل. منذ ثمانينيات القرن الماضي، بدأت المنطقة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى زيادة النمو ودعم التنوع الاقتصادي عبر تحقيق الاستقرار في الاقتصادي الكلي، والانفتاح أمام المنافسة الأجنبية وتطوير القطاع الخاص. كل هذه لإصلاحات محمودة ويجب أن تستمر، ولكن مع التشديد بدرجة أكبر على النمو الشامل والتضمين الاجتماعي. من المعروف تماماً أن هذه الإصلاحات كانت مدفوعة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضمن برامج التعديل الهيكلي التي حركتها مستويات الدين الأجنبي غير المستدامة في الإقليم. حتى إذا حققت برامج التعديل نجاحاً في الحد من الدين الأجنبي في العديد من الدول، قد تأتي المحصلة مخيبة للآمال إذا ما نظرنا إلى نمو دخل الفرد الذي بلغ في المتوسط 2.2% أثناء الفترة، خاصة عند مقارنته بالمعدل المتراوح بين 5-6% في اقتصادات شرق أسيا. وبالإضافة إلى آداء النمو الضعيف نسبياً، أخفقت هذه الإصلاحات بشدة في أن تترجم إلى مكاسب اقتصادية واجتماعية أكبر في الإقليم حيث زاد السكان من 185 إلى 382 مليون نسمة في الفترة بين 1980 و2010، بنسبة 30% من الشباب (غير المتعلمين بدرجة كبيرة) والعاطلين عن العمل.

وبالمثل، لم يتحقق التنوع الاقتصادي. ففي عام 2010، كانت 30% تقريباً من القوة العاملة في الإقليم لا تزال متركزة في الزراعة، وشكلت إيرادات النفط في المتوسط 12% من إجمالي الناتج المحلي في الإقليم في حين ثبت استثمار القطاع الخاص عن 10% من إجمالي الناتج المحلي. وظل توزيع الدخل دون تغيير، وأحياناً تركز بدرجة أكبر، في حين بقيت معدلات الفقر ثابتة بنسبة 20% طوال الفترة. هذه الفجوات أدت إلى تغذية الشعور بالإحباط بين السكان الذين يمثل الشباب غالبيتهم، وتركزت بشكل متزايد في مجالات تدني الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية للمياه والطاقة. وأحال تدخل الدولة المستمر في اقتصادات الإقليم دون نشوء قطاع خاص قادر على استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل؛ مما فاقم الضغوط الهائلة بالفعل التي تمثلها البطالة والنابعة من عدم كفاية البنى التحتية للتعليم والتدريب. ونتيجة لذلك، تركت نسبة كبيرة من الشباب لتختار بين النشاط الاقتصادي غير الرسمي والهجرة، ولا تزال تفاضل بين الخيارين.

وعلى خلفية هذا، ما هي إمكانات الإصلاح الاقتصادي التي يمكن التفكير فيها لتحقيق المخرجات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تلبية احتياجات السكان الذين يسعون ببساطة إلى إيجاد ظروف متكافئة من أجل حياة أفضل؟ على دول الإقليم أن تواجه التحدي الماثل في توليد النمو وإعادة توزيعه. ولقد أظهر البحث الذي أجراه برنامج MEDPRO بوضوح أن الاستثمار الأجنبي المباشر المستمر، والتجارة، والسياسة الكلية المستقرة، والسوق المالية المطورة، وانفتاح الحساب الرأسمالي على وجه الخصوص لا تزال هي محددات النمو على المدى الطويل. تبرز هذه العوامل أهمية التكامل الأعمق مع دل الجوار في الإقليم، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي.

وتبعاً لذلك، يجب أن تستمر الإصلاحات الاقتصادية في توفير الأوضاع الملائمة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضمان جودتها، والحفاظ على الانضباط المالي، وإدارة الاختلالات المتنامية في الحساب الجاري، وتقديم دعم حقيقي للقطاع الخاص (سيما المؤسسات متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة) بحيث يكون قادراً على استيعاب القوة العاملة المتزايدة من الشباب وتشجيع الابتكار. ويجب أن تأخذ أيضاً في الحسبان ضرورة التعامل مع القضية الحرجة المتمثلة في توفيق مهارات العرض والطلب لدى العمالة وتعظيم العائد على التعليم.

تشكل التنمية الإقليمية/المحلية والحوكمة مجالاً مهماً آخر يتم البحث فيه عن أجوبة سياساتية مقنعة ويجب تنفيذه للتصدي للمشكلة الهيكلية المتمثلة في عدم المساواة الإقليمية. لا يمكن لنظام مبالغ في مركزيته أن ينتج سياسات تنموية أكثر شمولاً. وسيتيعن تطوير البني الأساسية الاجتماعية التي تعرضت فيما مضى للإهمال على الصعيد الإقليمي في مقابل المحلي، وذلك بغية تحسين الآداء الاقتصادي ومن ثم إتاحة فرص جديدة أمام القطاع الخاص ليخرج إلى الوجود. وفي مقابل ذلك، فإيجاد خطط قوية لإعادة توزيع الدخل يضع السياسات المالية والسياسات الرامية إلى تعزيز الانتاجية في صدارة الاستراتيجيات الاقتصادية المستقبلية التي تتطلب حلولاً ابتكارية للتعامل مع القطاع غير الرسمي المتضخم. وفي نهاية المطاف، يجب توجيه السياسات نحو تحقيق النمو وإعادة توزيعه، وإيجاد عمل والتضمين الاجتماعي.

على الصعيد الدولي، تدعو آفاق ضعف النمو في دول جنوب المتوسط الشركاء التجاريين الأساسيين (مثل الاتحاد الأوروبي) إلى التنويع وتقوية الأسواق الإقليمية الأصيلة في الجنوب، بالإضافة إلى تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول جنوب الصحراء الإفريقية، عن طريق تعميق الروابط التجارية والنقدية والمالية. وينبغي أن تنظر لما وراء جيرانها الملاصقين وتعزز التعاون مع البرازيل، وروسيا، والهند والصين (مثلاً). مما لا شك فيه أن تموضع أوروبا الاقتصادي ودورها سيظل يحظى بميزة بسبب الروابط الطبيعية وقربها الجغرافي لدول جنوب المتوسط. إلا أن أزمة الدين السيادي والأزمة المالية التي عانتها أوروبا قد تخلف عواقب وخيمة، ليس على السوق الداخلية فحسب، ولكن أيضاً على دول جنوب المتوسط التي تعتمد اقتصادياً وتجارياً على الطلب من الاتحاد الأوروبي. وبغض النظر عن هذه الوقائع، ورغم مظاهر عدم اليقين المحيطة بالوضع السياسي في إقليم جنوب المتوسط، تتوفر لدى الاتحاد الأوروبي أدوات سياسية واقتصادية ليسهم بها في ترسيخ نموذج التنمية الاقتصادية الاجتماعية الجديد في الإقليم. ومن الواضح أن السياق الإقليمي الجديد يعد ببداية التغيير الجوهري في الواقع السياسي/الاجتماعي والاقتصادي في إقليم جنوب المتوسط بقواعد لعب جديدة.

EUROPEAN COMMISSION
European Research Area
SEVENTH FRAMEWORK PROGRAMME
Funded under Socio-economic Sciences & Humanities

هل يمثل سيناريو التكامل الأوروبي المتوسطي الطريق إلى الأمام؟

د. لوك دو فولف، مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية (CASE، بولندة)، قائد حزمة العمل الخامسة

لقد أتى الربيع العربي وجلب معه عدم يقين سياسي متزايد تترتب عليه تداعيات طويلة الأجل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم جنوب المتوسط. فالكثير من العوامل الاقتصادية الجوهرية تسمو فوق أوجه عدم اليقين قصيرة المدى هذه، إلا أنها يمكن أن توجه صناع السياسات تجاه تدابير يمكن أن تولد نمواً اقتصادياً وتحافظ عليه، إذا حددت بشكل صحيح، وهذا الأمر في حد ذاته يمثل شرطاً أساساً للحد من مستويات البطالة المرتفعة السائدة في الإقليم.

إن النمو السكاني السريع الذي شهده الإقليم يجعل اعتماد سياسات تشجع على النمو أكثر حتمية، وذلك لإيجاد فرص عمل للعاطلين والداخلين الجدد في سوق العمل. ولقد أوضح البحث الذي أجري ضمن مجموعة العمل هذه (المجموعة الخامسة) عدداً من العوامل الحاسمة التي يمكن أن تؤثر إيجابيا على الأداء الاقتصادي في الإقليم في الفترة السابقة لعام 2030 ولما بعد هذا العام. أولاً، وجود إطار مستمر لاقتصاد كلي يستم بانخفاض معدلات التضخم أمر حتمي ويتطلب احتواء العجز المالي بما سيقي من الضغوط لتحويله إلى نقد، واستتباعاً لذلك، حدوث توسعات نقدية لا داعي لها. ثانياً، يمكن للاقتصاد المفتوح أن يزيد من التنافسية الخارجية ويساعد في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعزز التكنولوجيا. سيتطلب هذا قدراً أكبر من التكامل في الاقتصاد العالمي – مع الاتحاد الأوروبي، وداخل إقليم المتوسط نفسه، ومع باقي العالم. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري تفكيك التعريفات بدرجة أكبر (التكامل الضحل)، وتخفيض التدابير غير التعريفية (التكامل العميق) والالتزام بأسعار الصرف التنافسية. وثالثاً، سيؤدي تحسين نوعية المؤسسات إلى تحسين بيئة العمل للمشغلين في القطاع الخاص، وأيضاً لتقديم الحكومة لخدمات عامة عالية الجودة. فالسيناريو الذي يركز على التكامل الأعمق مع الاتحاد الأوروبي، ربما بالتعلم من الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، يمكن أن يعزز بدرجة كبيرة من عوامل تشجيع النمو.

إن إيجاد حل موات للأزمة المالية الطاحنة التي يئن الاتحاد الأوروبي حالياً تحت وطأتها سيقوي الديناميكية المتوقع أن تنشأ عن التكامل الأعمق بين إقليم المتوسط والاتحاد الأوروبي. كما يمكن لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمساعدة دول جنوب المتوسط في سياق الأحداث السياسية الأخيرة التي شهدها الإقليم أن تشجع عوامل النمو المذكورة أعلاه. فيمكن أن يعود التكامل الإقليمي الأفضل، وكذا التكامل الأكبر مع باقي العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة والأسواق الناشئة سريعة النمو، مثل الصين والهند والبرازيل، بأثر شديد الإيجابية على الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات القادمة. واتباع سيناريو العمل الاعتيادي لن يكون كارثياً، بل سيكون فرصة ضائعة، في حين سيؤدي السيناريو المتشائم إلى نمو أقل وتنامي البطالة بمعدلات ثابتة؛ وسيكون يقيناً وضعاً متفجراً يجب تفاديه مهما كانت التكلفة.

ما الذي يحدد النمو طويل الأجل بعد الربيع العربي؟

د. لينور كونيتهو، مركز قبرص للشؤون الأوروبية والدولية (CCEIA، قبرص)

إن الحديث عن النمو طويل الأجل في جنوب المتوسط في خضم اضطرابات "الربيع العربي" ليس بالأمر اليسير. فالانتفاضات التي شهدتها المنطقة إما ستترك ندوب على الاقتصاد ستحتاج وقتاً طويلاً لتشفى، أو، على العكس من ذلك، ستأتي بتغيرات هيكلية يمكن أن تضع هذه الاقتصادات على مسار أفضل للنمو. بيد أنه من السابق لأوانه إلى حد ما أن نبرهن على هذه النتيجة أو تلك. إن السؤال الذي يسعى هذا الشق من البحوث التي يجريها MEDPRO للإجابة عليه هو: ما الذي يحرك النمو طويل الأجل في الإقليم في ظل الأوضاع السياسية غير المستقرة التي أسفر عنها الربيع العربي؟ يشير الدليل الدامغ الذي توصل إليه البحث إلى الدور المحوري الذي يلعبه التكامل الاقتصادي في تعزيز النمو في الإقليم. رغم عدم وجود دليل على تفضيل الروابط الأقوى مع الاتحاد الأوروبي عن الروابط الأقوى مع أقاليم العالم الأخرى، فالاتحاد الأوروبي جار صناعي قريب لجنوب المتوسط، وهو المرشح الطبيعي للشراكة المعززة. وبالمثل، تساعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شرح الفروق في النمو. إلا أن الربيع العربي قد جاء بقدر كبير من عدم اليقين إلى الإقليم من حيث ظروف ممارسة الأعمال، الأمر الذي قد يظل دون حل لبعض الوقت.

من المحتمل أن يؤدي عدم الاستقرار المتزايد والمستمر لفترة طويلة إلى انسحاب الشركات الأجنبية وردع الآخرين من دخول السوق، وبالتالي فهو يمثل على المدى القصير الأولوية الأكثر إلحاحاً لاستعادة الاستقرار السياسي. وفي معرض تجاوز الأزمة الراهنة، تبقى سياسة الاقتصاد الكلي مركزية. من المهم ضمان استدامة السياسة المالية لاحتواء تحويل التضخم والعجز الحكومي إلى نقد، مع توجيه الموارد المالية للمجالات التي ثبت أنها تعزز النمو، مثل التعليم. بغض النظر عن هذا، لعل استيعاب هذا القدر الكبير من العاملين المحتملين في أنشطة عمل إنتاجية هو أحد التحديات الأساسية. من المحتمل أن تضع استراتيجيات التوظيف التي تعتمد على توسيع التوظيف في القطاع العام منخفض الإنتاجية ضغوطاً على المالية العامة، بما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تحويل التضخم والعجز الحكومي إلى نقد. عوضاً عن ذلك، ينبغي أن يمثل تحسين الظروف لتطوير القطاع الخاص مفتاحاً جوهرياً لفض عملية مقايضة محتملة بين التضخم والبطالة. قد يتضمن هذا مبادرات ترمي إلى تخفيف مظاهر التشدد في سوق العمالة والإنتاج. كما يمكن أن تلعب سياسات الهجرة المحسنة في أوروبا دوراً في حل هذه المشكلة.

تكامل إقليمي ضحل مقابل تكامل عميق بين الاتحاد الأوروبي – إقليم المتوسط: ما هي المزايا؟

د. احمد فاروق غونَيم، مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية (CASE، بولندة)، جامعة القاهرة، أستاذ نيكولاس بيريدي،CASE، جامعة طولون فار(فرنسا)

كشفت نتائج البحث أنه من المتوقع أن يؤدي التكامل العميق إلى توليد تجارة قوية، وحقاً، من المتوقع أن يؤدي إلغاء التدابير غير الجمركية إلى تحقيق مكاسب تجارية كبيرة. وفيما يتعلق بالواردات، تتراوح الزيادة المتوقعة بين 25% في المغرب وتونس و 60% في الجزائر. تقع الدول الأخرى في الوسط، بما يظهر زيادة في الواردات تتراوح بين 32% (لبنان) و39% (مصر والأردن). والزيادة في الصادرات، رغم كونها كبيرة (35%) إلا أنها أصغر من الزيادة في الواردات، ولكن نظراً لأن التدابير غير الجمركية التي طبقها الاتحاد الأوروبي على صادرات دول المتوسط أقل من تلك التي تطبقها دول المتوسط على وارداتها الخاصة. يرجع السبب الرئيس في ذلك إلى عدم تحقق أي تقدم حتى الآن فيما يتعلق بخفض التدابير غير الجمركية. يمكن أيضاً أن تعزز المكاسب التجارية الناتجة عن التكامل العميق أكثر عن طريق الخفض المحتمل في تكاليف الأمور اللوجيستية والتجارة: في السيناريو المتفائل، من المتوقع أن تصل زيادات الواردات إلى 30% في المغرب و45% في الجزائر. على أي حال، تتعاظم المكاسب التجارية بشكل خاص بالنسبة للدول التي تظهر القدر الأكبر من مظاهر انعدام الكفاءة في الأمور اللوجيستية فيها، أي: الجزائر، ومصر والمغرب، رغم أن المغرب حققت تقدماً هائلاً خلال السنوات القليلة السابقة. على النقيض من ذلك، من المتوقع أن يؤدي التخلص من التعريفات البسيطة إلى تحقيق زيادة متواضعة أو محدودة في الواردات، باستثناء في الجزائر، وتونس بدرجة أقل. وبالنسبة لهذه البلدان، فوفقاً للتقديرات، تبلغ الزيادة في الواردات 59% في الجزائر و42% في تونس. وتظهر كل من مصر والمغرب زيادات معتدلة في الواردات نظراً لإلغاء التعريفات (حوالي 30%). وبالنسبة للدول الأخرى (لبنان، والأردن، وإسرائيل وتركيا)، يمكن توقع حدوث زيادة محدودة في الواردات نتيجة المزيد من التكامل الضحل، حيث أن المكاسب المحتملة قد تحققت تقريباً بالكامل نتيجة تحرير التعريفات السابق، سواء بموجب اتفاقات متعددة الأطراف (الجات) أو إقليمياً (اتفاق برشلونة). بالإضافة إلى ذلك، فآثار إلغاء التعريفات بالنسبة لصادرات دول المتوسط صغيرة، لأن معظم شركائها في المنطقة الأورومتوسطية قد قاموا بالفعل بإلغاء التعريفات.

ما هو مستقبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جنوب المتوسط؟

أستاذ خالد صقاط، المنتدى الأورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية،(FEMISE، فرنسا) جامعة بروكسل الحرة (ULB، بلجيكا)

جرى تقييم آفاق تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن أربع سيناريوهات: 1) استمرار الاتجاهات الحالية، و2) المزيد من التكامل مع الاتحاد الأوروبي، و3) تقليل التكامل مع الاتحاد الأوروبي ولكن المزيد من التكامل الإقليمي، و4) عدم التكامل. في السيناريو الأول، تنخفض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي انخفاضاً طفيفاً في كافة الدول باستثناء الأردن، حيث يحدث الانخفاض بدرجة كبيرة نسبياً. وفي السيناريو الثاني، تزيد النسبة في كافة البلدان. وتبلغ الزيادة أعلى معدلاتها (حوالي 2 نقطة مئوية) في الأردن وبنسبة لا يستهان بها في مصر وإسرائيل وتونس (ما يزيد عن 0.6 نقطة مئوية). وفي السناريو الثالث، الزيادة أقل من أن تذكر ولكنها تبقي لا يستهان بها في مصر وإسرائيل وتونس (أكثر من 0.3 نقطة مئوية) ونسبة ذات دلالة اقتصادية في الأردن (حوالي 0.9 نقطة مئوية). وأخيراً، يظهر السيناريو الرابع انخفاضاً مدركاً في كل البلدان. اقتصاد الأردن هو الأكثر تأثراً (-4 نقطة مئوية) يتبعه اقتصاد مصر وإسرائيل وتونس (حوالي -1.5 نقطة مئوية). التدهور هنا يفوق التحسينات في السناريوهات الأخرى، وتدعم النتائج ضرورة الحيطة فيما يتعلق بالإصلاحات، ولاسيما في عهد ما بعد الربيع العربي.

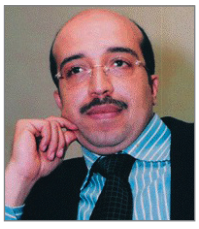

كيف يمكن تشخيص السياسات النقدية في جنوب المتوسط وما هو المستقبل المطروح أمامها

أستاذ سامي مولي، استشاري شريك، معهد القدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ، تونس)، جامعة تونس المنار(تونس)

رغم التناغم النسبي في السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف في دول جنوب المتوسط، توجد في الممارسة العملية تفاوت في درجات التقدم. يشكل استقرار السعر الهدف الأسمى للسياسات النقدية، ولكن يُستشهد في بعض الحالات باللجوء إلى المقاربات البديلة القائمة على استهداف الأساس النقدي والإجماليات الإئتمانية على أنه هدف متوسط. إن الانتقال إلى نظام رسمي يستهدف التضخم يظهر أبطأ في بعض الحالات بسبب الدعم وآليات ضبط السعر (مثلما في الجزائر، ومصر و ليبيا). منتجو النفط لديهم سياسات نقدية مقيدة بصفة خاصة لاستيعاب السيولة الفائضة متى وجدت. وغالباً ما تؤدي هذه الخصائص إلى استمرار اعتماد التضخم على أسعار الطاقة والغذاء، وعلى التوترات الناتجة عن الطلب الداخلي. وتتمتع البنوك المركزية باستقلالية محدودة في التشغيل، باستثناء في إسرائيل، والمغرب وتركيا. وتواجه العديد من الدول صعوبات في استخدام أسعار الصرف كأهداف تشغيلية. وبالنسبة لإدارة الدين العام، تفتقر معظم الدول إلى وجود سوق سهمية مستقرة للدين الصادر بشكل عام. ودعم الطاقة يجعل الموازنات الحكومية لمستوردي النفط تتسم بحساسية خاصة للتقلبات الدولية في الأسعار. وفي دول مثل المغرب وتونس، رفع أسعار الصرف قائم بوصفه سياسات موازنة مضادة للاتجاهات الدورية والإدارة الاستباقية للدين العام.

ما هي الشروط المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان جنوب المتوسط؟

د. ريم عيادي، زميل باحث أول، مركز دراسات السياسات الأوروبية، قائد مجموعة العمل السادسة والمنسق العام لمشروع MEDPRO

باستثناء دولة أو دولتين (هما إسرائيل وتركيا) تظهر التدابير الحالية أن النظم المالية في دول جنوب المتوسط غير قادرة على إتاحة فرص كافية للتمويل للمؤسسات الخاصة. ويبين التحليل التجريبي لمحددات التنمية المالية أن توفر مؤسسات قانونية قوية، مصحوباً بحوكمة ديمقراطية رشيدة وإصلاحات مالية يمكن أن يكون لها أثر إيجابي كبير. وبعيداً عن هذه النقطة البسيطة العامة، تتقارب محددات النظم المالية جيدة الإعداد باتباع تدابير مختلفة. وبالنسبة للقروض للقطاع الخاص، يميل الدين العام التوسعي إلى تخفيض النمو الإئتماني بدرجة كبيرة وثابتة؛ الأمر الذي ينطوي على تأكيد واضح لفرضية "الطرد". وبالنسبة للودائع، يعود التضخم بأثر سلبي على الودائع، ولكن يمكن للحساب الرأسمالي المفتوح أن يعوض عن هذه التأثيرات. ويمكن أن يشجع الحساب الرأسمالي المفتوح على تدفق للتمويل الخارجي يتمتع بقدر أكبر من الحرية ويسمح بتخصيص الموارد المالية. إلا أنه كما أظهرت الأزمة المالية العالمية لسنوات 2007-2009 بوضوح، فمن منظور الدول النامية على الأقل، يمكن للحساب الرأسمالي المفتوح أن يتسبب في مظاهر لعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي عن طريق التوقفات أو عمليات عكس الاتجاه المفاجئة في التمويل، وما يستتبع ذلك من أزمات في العملة وأزمات مالية. ومن ثم، فمن الملائم أن نسأل ما إذا كانت سياسات التحرير التي نفذت في الإقليم قد أدت إلى تحقيق مخرجات اقتصادية مفيدة، أو ما إذا كانت قد تسببت في المزيد من عدم الاستقرار.

الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: ما هي الدروس بالنسبة لدول جنوب المتوسط؟

أستاذ سوبيدي توجان، مركز البحو الاجتماعية والاقتصادية (CASE، بولندة)، جامعة بيلكينت (تركيا)

شكل الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا عام 1995 آداة هامة للتكامل في الاتحاد الأوروبي والأسواق العالمية؛ مما يوفر آداة قوية لإصلاح الاقتصاد التركي. إذ حصر هذا الاتحاد تركيا في نظام للتجارة الخارجية الحرة للسلع الصناعية ويحمل وعداً بمشاركة تركيا في السوق الأوروبية الداخلية للمنتجات الصناعية. ونتيجة لذلك، أصبح منتجو المنتجات الصناعية الأتراك منفتحين على المنافسة من الواردات وأصبحوا يعملون في واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة للمنتجات الصناعية في العالم، إن لم تكن الأكبر على الإطلاق. يحظى هؤلاء المنتجون الآن بحماية التعريفات من المنافسة الخارجية بنفس القدر الذي يتمتع به منتجو الاتحاد الأوروبي، وعلى نفس القياس، يواجهون منافسة من واردات السلع الصناعية المعفاة من الرسوم من الشركات الأوروبية عالمية المستوى. وفي المقابل، يتمتع المنتجون الصناعيون الأتراك بإمكانية نفاذ إلى السوق المعفاة من الرسوم للمنطقة الاقتصادية الأوروبية.

انقضى 15 عاماً منذ تشكيل الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. ولكن استيفاء متطلبات الاتحاد الجمركي كان تحدياً لا يستهان به. قامت تركيا بإصلاحات هائلة. ولكنها واجهت صعوبات في الوفاء بمتطلبات الاتحاد الجمركي، وخصوصاً عندما حاولت إلغاء الحواجز الفنية أمام التجارة في تجارتها مع الاتحاد الأوروبي، واعتماد الأحكام الواردة في سياسة المنافسة في الاتحاد الأوروبي وتنفيذها فيما يتعلق بالمعونة المقدمة من الدولة وضمان الحماية الكافية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية. وفي هذه الحالات، لم تكتمل بعد عملية الوفاء بمتطلبات الاتحاد الجمركي، حتى بعد مرور 15 عاماً.

الدرس الذي يمكن تعلمه من الخبرة التركية أن تحرير التجارة المتحقق من اتفاقات التجارة التفضيلية مثل الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا يمكن أن ينقل بنجاح الاقتصاد من نظام تسيطر عليه الدولة إلى نظام يقوم على السوق. هناك قضية أخرى تتعلق بوجود الإرادة السياسية لدى جانب صناع السياسات لإصلاح الاقتصاد. في تركيا، توفرت الإرادة السياسية لتحقيق الهدف من التكامل الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي في مسيرتها لتصبح عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، قبلت تركيا الأحكام الجمركية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، ومقاربة التنسيق في الاتحاد لإلغاء الحواجز التجارية أمام التجارة، وسياسة المنافسة في الاتحاد، ومجموعة قوانين الاتحاد بشأن حقوق الملكية الفكرية، ولوائح السياسة التجارية في الاتحاد، بالإضافة إلى فتح أسواقها أمام واردات السلع الصناعية من الاتحاد، وقبول التعريفة الجمركية الموحدة للجماعة الاقتصادية واعتماد كافة الاتفاقات التفضيلية التي أبرمها الاتحاد مع دول ثالثة.

ورغم ارتفاع التكاليف الإدارية المترتبة على تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي إلى حد كبير، تحملت تركيا هذه التكاليف على أمل أن تصبح عضواً كاملاً في الاتحاد. فضلاً عن ذلك، لم تقابل عملية التكامل بأية مقاومة من جانب الجمهور التركي. قد لا تتمتع دول أخرى بآفاق العضوية في الاتحاد، ولكن هذه الدول لاتزال مهتمة بالتكامل مع الاتحاد بغية تحقيق نمو اقتصادي كبير نسبياً ولكنه مستداماً، يقاس بالنمو في دخل الفرد الفعلي. وفي هذه الحالة، يمكن أن تحاول الدولة توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، ولكن لا تعتمد إلا السياسات التي وصفها الاتحاد أنها مناصرة للنمو.

فعاليات قادمة

اجتماع **MEDPRO** العلمي في أثينا: يومي 31 مايو – 1 يونيو 2012، يناقش الباحثون النسخ الأخيرة من السيناريوهات المرجعية والبديلة في **MEDPRO**.

فعاليات سابقة

اجتماع MEDPRO العلمي في بروكسل. يومي 22-23 سبتمبر 2011، ناقش الباحثون التقدم الذي أحرزوه في عملهم ولاسيما السيناريوهات المرجعية والبديلة في ضوء الاضطرابات الأخيرة في جنوب المتوسط.

اجتماع مجموعة اشتباك أصحاب المصلحة: يوم 30 تشرين نوفمبر 2011، اجتمع قادة حزم العمل والخبراء الخارجيون في مقر IEMed في برشلونة بهدف مناقشة نتائج البحث الداخلي في MEDPRO وتنقيح مسودات السيناريوهات بناءً على وجهات نظر الخبراء الخارجيين.

موقع MEDPRO - الزيارات في 2011

قام الكثيرون بزيارة موقع MEDPRO منذ سبتمبر 2011، وصلت تقريباً إلى 25.000 زيارة في تشرين نوفمبر 2011 فبراير 2012.

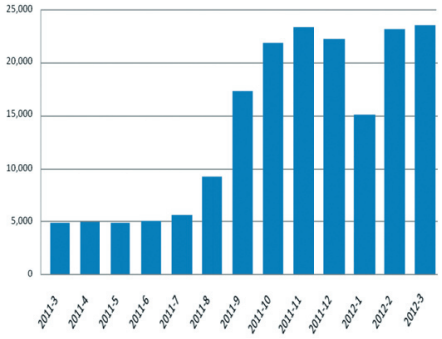

نشر MEDPRO

منسقة MEDPRO تتحدث أمام مؤتمرات. ألقت د. ريم عيادي، منسقة MEDPRO عدداً من الكلمات خلال الأشهر الأخيرة في اجتماعات رفيعة المستوى ضمن الجهود الرامية إلى نشر بحوث MEDPRO. ومؤخراً، تحدثت أمام جامعة دوفين باريس يوم 2 شباط/فبراير 2012 بشأن التحديات الاقتصادية الاجتماعية التي تواجه الإقليم بعد الربيع العربي، وفي اجتماع صندوق مارشال الألماني التابع لمجموعة استراتيجية المتوسط رفيعة المستوى التابعة للولايات المتحدة في الفترة من 29 شباط/فبراير و2 آذار/ مارس 2012 بشأن مستقبل القطاع المالي في إقليم المتوسط في أعقاب الربيع العربي.

روابط MEDPRO بالشبكات الخارجية. أقامت منسقة MEDPRO أوجه تعاون جديدة من حيث تبادل البحوث والنشر مع المؤسسات البحثية الأورومتوسطية، مثل Euromesco، وCIHAM، وPlan Bleu، والمؤسسات الأورومتوسطية، وهي تحديداً مؤسسات آنا ليندا والمشروعات البحثية الأخرى ذات الصلة بالبرنامج الإطاري السابع، أي AUGUR، EUBORDERREGION.

مطبوعات MEDPRO
تحميل مجاني من على الموقع التالي www.medpro-foresight.eu

Challenges Arising from Capital Account Liberalisation in the Countries of the South Mediterranean Region; Sami Mouley; Technical report

Shallow vs. Deep Integration in the Southern Mediterranean: Scenarios for the Region up to 2030; Ahmed Farouk Ghoneim, Nicolas Péridy, Javier Lopez Gonzalez and Maximiliano Mendez Parra; Technical report

Determinants of Growth and Inflation in Southern Mediterranean Countries; Leonor Coutinho; Technical report

The EU-Turkey Customs Union: A Model for Future Euro-Med Integration; Sübidey Togan; Technical report

Algeria's Failed Transitions to a Sustainable Polity: Coming to Yet Another Crossroads; Hakim Darbouche; Technical report

What Scenarios for the Euro-Mediterranean in 2030 in the Wake of the Post-Arab Spring?; Rym Ayadi and Carlo Sessa; Policy brief

MEDPRO بإيجاز

العنوان	MEDPRO – تحليل الآفاق لإقليم المتوسط
مخطط التمويل	مشروع تعاوني: مشروع بحثي مركز على نطاق صغير أو متوسط
المنسق	د. ريم عيادي مركز دراسات السياسات الأوروبية
المدة	1 نيسان/ إبريل 2010 – 31 آذار/ مارس 2013 (36 شهراً)
الاتصال عبر البريد الإلكتروني	medpro@ceps.eu
وصف موجز	يستكشف مشروع MEDPRO التحديات التي يتعين على الدول الواقعة في إقليم جنوب المتوسط التكيف معها خلال العقود القادمة. سيجري هذا المشروع تحليلاً تنبؤياً لبحث التفاعلات بين التنمية والتعاون الأورومتوسطي في مجالات الجغرافيا السياسية، والسكان، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والطاقة، وتغير المناخ، والتجارة والمالية. يتمثل المخرج من هذا المشروع في طرح أفضل الركائز العلمية لاتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بالسياسات على الصعيدين المحلي والأوروبية ضمن أطر سياسة الجوار الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط.
الشركاء	16 (13 دولة)
شبكة البحث	مركز دراسات السياسة الأوروبية (CEPS، بلجيكا)؛ مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية (CASE، بولندة)؛ مركز قبرص للشؤون الأوروبية والدولية، جامعة نيقوصيا (CCEIA، قبرص)؛ مؤسسة إني انريكو ماتي (FEEM، إيطاليا)؛ المنتدى الأورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية (FEMISE، فرنسا)؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (FEPS، مصر)؛ معهد الشؤون الدولية (IAI، إيطاليا)؛ معهد الاتصالات ونظم الحاسوب (ICCS/NTUA، اليونان)؛ معهد أوروبا المتوسطي (IEMed، إسبانيا)؛ المعهد المغربي للعلاقات الدولية (IMRI، المغرب)؛ معهد دراسات إدماج النظم (ISIS، إيطاليا)؛ معهد القدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ، تونس)؛ المعهد الزراعي المتوسطي لباري (MAIB، إيطاليا)؛ معهد بحوث فلسطين للسياسة الاقتصادية (MAS، فلسطين)؛ معهد هولندا السكاني للتخصصات المتعددة (NIDI، هولندا)؛ جامعة مدريد الفنية (UPM، إسبانيا)؛ مركز البحوث الاقتصادية الأوروبية (ZEW، ألمانيا)
الموقع الإلكتروني	www.medpro-foresight.eu
التمويل من الاتحاد الأوروبي	2.647.330 يورو
المسؤول العلمي	د. دومينيكو روسيتي دي فالداليرو (مسؤول المشروع)